Journal of Al-Muqaddimah, Vol. 10 (1), 2022, 66-81
https://doi.org/10.22452/muqaddimah.vol10no1.6

الرقابة الشرعية في ضوء معايير الحوكمة الرشيدة بالمصارف الاسلامية الليبية

(Sharia Supervision in the Standards of Good Governance Perspective In Libyan Islamic Banks)

Mesbah Mohamed Bentaher* , Mohd Shahid Mohd Noh**
& Mohammad Taqiuddin Mohamad***

Abstract

This study aims to highlight the role of Shariah Supervisory Authorities, functions and mechanisms of formation, effectively played by the principles and mechanisms of governance in increasing the efficiency of its performance, and to highlight the role and importance of legitimate governance oversight bodies in the achievement of disclosure and transparency to its business. The study found the need to provide a guiding board of directors and Shariah Supervisory Authority on how to perform their duties on the issues legitimacy guide, as well as the completion of the legal framework and raising the efficiency of the legitimate bodies, and the supervisory and control devices for Islamic Financial Institutions 'And work on the interest of planning, monitoring and evaluating performance of the Sharia Supervisory Authority, as well as disclosure and transparency about the activities of these illegal bodies to reassure dealers, through the formulation of a framework for legitimate governance oversight bodies and circulated to Islamic financial institutions. The study clarified the important role played by the Sharia Supervisory Board, and the study presented a number of examples of the importance of the Sharia Supervisory Board in enhancing trust between Islamic banks and the public dealing with them, such as Islamic banks in Bangladesh.

Key words: *Sharia Control, Good Governance, Sharia Research Branch.*

الملخص

تهدف الدراسة الي توضيح دور هيئات الرقابة الشرعية والمهام الموكلة بها والدور الفعال الذي تقوم به مبادئ وآليات الحوكمة في تطوير وزيادة كفاءة أداءها، كما تتناول المشكلة آليات الرقابة الشرعية في ضوء معايير الحوكمة الرشيدة بالمصارف الإسلامية الليبية، وتوضيح أهمية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق الإفصاح والشفافية علي أعمالها، ويعتمد هذا البحث علي المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف وضع وتحليل آليات الرقابة الشرعية، ومن أبرز ما توصلت اليه الدراسة أهمية توفير دليل إرشادي لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية، وكذا استكمال الإطار القانوني ورفع كفاءة الهيئات الشرعية والأجهزة الإشرافية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على

* PhD Student, Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. Email: mosbahbentaher7@gmail.com
** Senior Lecturer at Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. Email: shahid82@um.edu.my
*** Senior Lecturer at Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. Email: m.taqiuddin@um.edu.my

الاهتمام بالتخطيط والرقابة وتقويم الأداء لهيئات الرقابة الشرعية، وكذلك الإفصاح والشفافية عن نشاط هذه الهيئات الشرعية لطمأنه المتعاملين، من خلال صياغة إطار عمل لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية وتعميمه على المؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية– الحوكمة الرشيدة– هيئات الرقابة الشرعية.

المقدمة

والتنظيمية تعد الحوكمة من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا، لما لها من مباديء رشيدة تهدف الي تنظيم العلاقات بين الاطراف الفاعلة في المنظمات، وتعتمد الحوكمة علي البيئة القانونية بالاضافة الي عوامل أخري كاخلاقيات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، كما يعتبر تطبيق مباديء الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية أكثر أهمية نظراً لاحتواء هذه المؤسسات علي مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في المنظمات المالية الأخري، وهذا من خلال العمليات المالية معقدة تختلف شكلاً ومضموناً عن عمليات المالية التقليدية، بالاضافة الي وجود مجلسين هما مجلس الادارة ومجلس الشريعة(هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان بين أهدافها ووظائفها.

وقد كان لمجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية السبق في اصدار العديد من المعايير الشرعية التي تصب في خانة العرض والافصاح وتحث ادارة المؤسسات المالية الاسلامية علي الشفافية والعدل في التعامل، وهو ما تنادي به المؤسسات الدولية المهتمة بحوكمة الشركات، كما تبني مجلس الخدمات المالية الاسلامية مباديء الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة لجنة بازل [(1)].حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية [(2)]. وقد بُني عليهما مجموعة من المباديء الارشادية التي يجب أن تلتزم بها الادارة الخاصة بهذه المؤسسات تجاه أصحاب المصالح، حيث أصدر معيار لحوكمة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية، ولقد ألزم هذا المعيار المؤسسات المالية الاسلامية بتطبيقها.

ويجب في اطار حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية انشاء لجنة شرعية كجزء من ادارتها الداخلية من أجل التأكد من التزامها بالشريعة الاسلامي وفي هذا الاطار تسعي هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من مختصين شرعيين دورهم تطبيق الحوكمة الشرعية فوجودهم وقراراتهم مهمة للغاية من أجل تجسيد

(1) دينا رمضان سعد عبدالحليم قمر، استخدام نظم الخبرة في الحد من المخاطر المصرفية للبنوك التجارية في ضوء معايير المحاسبة ومقررات لجنة بازل : دراسة ميدانية، امعة بنها، (كلية التجارة، 2021) ص4.

(2) صنت عوض صنت علي المطيري، الحلول الاقتصادية الشرعية لمشكلات السيولة في المصارف الاسلامية، دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية (دار العلوم، جامعة المنيا، 2021) ص3.

مشروعية العمليات المالية ومنتجاتها، كما يمكن اعتبارهم بمثابة المدافعين عن اصحاب المصالح فيما يتعلق بالامتثال للحوكمة الشرعية.

ومما لا شك فيه فإن المصارف الاسلامية جزء لا يجزأ من النظام المصرفي العالمي، فالمصارف إن كانت تقليدية أو اسلامية تلعب دوراً مهما\ص في الحياة الاقتصادية فهي أسس النظام الاقتصادي الحديث، والمصارف الاسلامية أعضاء فى العائلة المصرفية المحلية والدولية ولا يحول دون ذلك اختلاف طبيعة المصارف الاسلامية واتصافها بسمات مميزة تنفرد بها عن المصارف الأخرى وجاءت هذه السمات تلبية لرغبة المتعاملين معها من سكان العالم الاسلامي ، والذين يؤمنون بتحريم الربا، وهذا لا يعني أنها السمة الوحيدة للمصارف الاسلامية، فالفكر المتطور وأدائها لعملياتها واستنباطها دائماً أساليب وأدوات جديدة في التمويل يأتي في اطار تطوير العمل المصرفي مما جعلها ذات قدرة كبيرة علي جمع المدخرات من الفئات جميعها، كما أن الاستثمار المباشر (طويل أو متوسط المدي) الذى تنتهجه المصارف الاسلامية يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية مما جعل لها أهمية كبري في عملية تنمية الدول النامية.

تعريف الرقابة الشرعية وأهميتها

يتنامى دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية كلما تعددت وتنوعت العمليات المصرفية حيث لابد من رأي شرعي يتناسب وحلية المعاملة وأبعادها ضمن رؤيا إسلامية واسعة المدارك في استنباط الحكم الشرعي وهذه مهمة ليست باليسيرة إذ تحتاج إلى نفر ذوي اطلاع واسع في الفقه والشريعة وهذه إحدى الصعوبات التي تلاقيها المصارف الإسلامية، ولعل ذلك يمكن حله من خلال التعاقد مع من تأهل للفتيا من العلماء المعاصرين يكونوا جسر الاتصال بينهم وبين هيئة الرقابة الشرعية التي ينبغي على أعضاءها أن يكونوا مؤهلين شرعيا ومهنيا[3]

أن هيئة الرقابة الشرعية تبدي ملاحظاتها عن سير العمل المصرفي الإسلامي بموضوعية واستقلالية عن طريق إعداد تقارير حسب توقيت معين أو عند الحاجة في حالة الضرورة، كما أن تقاريرها المتأنية تقدم إلى مجلس إدارة المصرف الإسلامي حيث تتضمن الملاحظات والتوصيات عن مجريات العمل لغرض إجراء التصحيحات والتصويبات اللازمة لعمليات قادمة تعرف الرقابة الشرعية من ناحية أخرى" عبارة عن فحص مدى التزام المصرف الإسلامي بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطته، ويشمل العقود والاتفاقات والسياسات

(3)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط رقم(2)،(المنامة، البحرين 2004 م)، ص 16

والمعاملات، ويعني ما ذكره أعلاه الاطلاع الكامل من قبل هيئة الرقابة الشرعية على السجلات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين ذوي الاختصاص حتى موظفي المصرف المعنيين في تنفيذ العمليات المصرفية.

ومن خلال التنظير المطروح يمكننا تحسس مفهوم الرقابة الشرعية من خلال ما يلي:

1-أن هيئة الرقابة الشرعية مسئولة عن تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المصرف الإسلامي بالنواحي الشرعية في معاملاته.

2-أن تعمل الرقابة الشرعية دون معوقات وتدخلات يعيق عملها.

أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية:

تعتبر الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من سبب، من أبرزها:

إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية[4].

عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل كثير من العاملين في المصارف الإسلامية في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم [5].

إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون

(4)حسن صافي، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير, (جامعة القدس،2008 م)، ص55

(5)محمد أمين علي القطان، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي(جامعة أم القرى، 1425هـ.)، ص122.

في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائما بحاجة إلى الفتيا في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم.

إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يُعطي وجود الرقابة ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف[6]. ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك .

وبالإجمال فإن وجود الرقابة الشرعية في أية مؤسسة مالية إسلامية، مصرف أو غيره، يمنحها الثقة والقوة والشرعية، علماً بأن كل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، في نظامها الداخلي وقوانينها الأساسية، تشترط خضوع كل المعاملات المصرفية فيها للأحكام الشرعية، وهذا يُضفي عليها صفة القانونية بالإضافة إلى الشرعية ، ولقد حرصت المصارف والبنوك الإسلامية في ليبيا على وجود هيئة رقابة شرعية من خيرة العلماء المعروفين، وأصحاب الخبرة المشهورين على مستوى الجامعات والمراكز العلمية المختلفة[7].

أما الجمهور العريض من الأمة، فيتوق لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في حياته، لأنه يؤمن إيماناً قاطعاً بأن ذلك هو طريق خلاصه من الظلم والظلمات التي يعيش فيها، ويعتبر أن الإعراض عن الأحكام الشرعية التي جاء بها الإسلام هو سبب شقائه وبلائه، وكثيراً ما تسمع العامة والخاصة تردد قول الله سبحانه وتعالى (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْمَى، قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً ، قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ اليَوْمَ تُنسَى) [8].

قال ابن كثير عند في تفسير ذلك " :أي خالف أمري وما أنزلته على رسولي، أعرضَ عنه وتناساه وأخذ من غيره هُداه (فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْمَى) [9]أي ضنكاً في الدنيا فلا طمأنينة ولا انشراحَ لصدره، بل صدره ضيقٌ حَرِجٌ لضلالهِ وإنْ تَنَعَّمَ ظاهرهُ، ولَبِسَ ما شاءَ، وأكل ما شاءَ، وسكن حيثُ شاء، فإن قلبه لم يخلص إلى اليقين والهدى فهو في قلقٍ وحيرة وشك، فلا يزالُ في ريبهِ يتردد،

(6)علي محيي الدين علي القره داغي، آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته، بحث مقدم إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر السنوي للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية في 27-28 مايو 2008م ص67.

(7)حمزة عبدالكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، (دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن، 2006) ص37

(8) سورة طه: الآيات 124-126.

(9) سورة طه : الآية 124.

فهذا من ضنك المعيشة ." فهذا الجمهور بأمسّ الحاجة لِمَنْ يحافظ على أحكام الشرع والدين، والمصرف الإسلامي حين يستظل في ظلال الرقابة الشرعية، فإنه يمنح لنفسه الثقة التي يحتاجها الجمهور .كما أن هذا الجمهور حين يجد المؤسسة التي تدعي التزامها بأحكام الشرع، ويتأكد لديه وجود الرقابة الشرعية فيها، يندفع بقوة للتعامل مع المصرف الإسلامي هروباً من الحرام إلى الحلال]الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الضفة الغربية بين النظرية والتطبيق [(10)].

تكتسب قرارات الهيئة الشرعية فيما يخص الجانب الشرعي إلزاميتها من إلزامية أحكام الشريعة لكل المسلمين التي لا خلاف فيها، حيث يجب على كل مسلم أن يلتزم، وينفذ ما فرضه الله تعالى وأوجبه عليه، وينتهي إلزامياً بما نهى الله عنه، وهذا مما علم في الدين بالضرورة .كما تكتسب هذه القرارات إلزاميتها من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بقرارات الهيئة في عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود في أكثر من آية حيث قال الله تعالي(يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعهود) [(11)].

وكذلك يأتي الالتزام والإلزام من خلال الأنظمة الرقابية في الدولة التي تفرض على المؤسسة المالية الإسلامية الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية للتحقق من مصداقيتها أمام الجمهور والقانون .بل إن بعض المشروعات القانونية فرضت جزاءات وعقوبات في حالة الإخلال بالالتزام بأحكام الشريعة الغراء، فقد نص مشروع القانون المقدم من البنك المركزي الكويتي في مادته رقم (92) ، وكذلك المشروع المقدم من اللجنة الاستشارية العليا بشأن المصارف والشركات الاستثمارية والمالية الخاضعة لأحكام الشريعة الهيئات الشرعية بين بيان الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية [(12)].

وهناك من يري أن إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من سبب، من أبرزها: [(13)]

1) أن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية،

(10) محمود علي السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الدولية، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، (الاردن، 21-22 مارس، 2015) ص22.

(11) سورة المائدة: الآية 1

(12)عماد الزيادات :استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتواها وقراراتها في المؤسسات المالية الإسلامية– مع نماذج تطبيقية تشريعية وعملية في المملكة الأردنية الهاشمية، (جالة العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، العدد 17، السنة 2011) ص66.

(13)محمد عبد الغفار الشريف، الرقابة الشرعية في المصارف والشركات المالية الإسلامية،(غير منشور، 2002) ص8.

فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية.

2) عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم[14].

3) إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائما بحاجة إلى الفتيا في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم.

4) ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك.

هناك من يري أن الرقابة الشرعية تعتبر من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات هذه الصناعة، فهي تدخل في أكثر من توع من أنواع الرقابات في الشرع الاسلامي، وهي الاساس الذى يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدي التزم تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية، كما أنها تعتبر من أحد الفوارق الاساسية بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، وقد أدت هذه الهيئات دوراً ملموساً في هذا المضمار مما يجعل من المستغرب القول بأن المصارف الاسلامية مدينة لهذه الهيئات الي حد كبير.

(14)عبد الحميد محمود البعلي :الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (دار التوفيق النموذجية للطباعة، ط1 ،1991) ص218.

جدير بالذكر أن المجلس الشرعي يلعب دوراً رياديا غير ملموس لدي الآخرين، فهو المكتشف لصيغ جديدة لا حصر لها من المعاملات المالية الحديثة والتي تختبر ذكاء اعضاء هذا المجلس، كما أن البنوك تدين بجزء كبير من مصادر نشأتها الي الافكار المميزة من العلماء الشرعيين [15]

ومن جانب آخر تظهر أهمية هذه الهيئات من خلال دورها الذى تقوم فيه تطبيقاً للرقابة الشعبية الواجبة علي كل مسلم بأن يقوم بالاعتراض علي ما يراه في هذه المؤسسات الاسلامية من خلل شرعي، في حالة وجوده، والتحري عن جدوي الاساليب وتحقيقها لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات المصرفية وسلامتها اداريا واظهار محاسن الشريعة واثبات كمالها وتمامها، وكذلك فهي تقوم بعملها تطبيقاً لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولغاية نشر العلم الشرعي المتمثل بفقه المعاملات.

وتمثل هيئة الرقابة الشرعية العمود الفقري في البنوك الاسلامية وتوجد تجارب ناجحة للاعتماد علي هذه الهيئة بما لها من اهمية كبيرة في المصارف الاسلامية في جميع دول العالم الاسلامي فعلي سبيل المثال تعتمد المصارف الاسلامية في بنجلاديش علي هيئة الرقابة الشرعية وما تصدره من قرارات تتسم بالشفافية والاستقلال وتصدر هذه الهيئة تقارير سنوية تهدف الي تعزيز الثقة بين المصارف الاسلامية والجمهور الذى يتعامل معها [16].

وفي المقابل فإن هيئة الرقابة الشرعية يمكنها من تفويضِ بعضِ سلطاتها إلى جهة رقابة شرعية أخر بما يسهل من الاجراءات وتنفيذ المعاملات المالية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية آليات تفويض السلطة بما نصه [17]: يجب تمكين البيئة الشرعية من الاحتفاظ بحقها في تفويض وحدة الالتزام الشرعي الداخلي او مسئولي التدقيق الشرعي الداخلي(18) لمؤسسة الخدمات المالية الاسلامية ببعض مهامها المتعلقة بالموافقة واعتماد المبادئ الارشادية للمنتج، والاعلانات التسويقية، وبيانات البيوعات[19] .

(15)Kausar Alam, ets, (2020). Shariah supervisory boards of Islamic banks in Bangladesh: expected duties and performed roles and functions, Faculty of Educational Studies, Universiti Putra Malaysia, Serdang, Malaysia, 27 December 2020, pp1-18.

(16) Kausar Alam. Independence and effectiveness of Shariah supervisory board of Islamic banks: evidence from an emerging economy, Faculty of Business Studies, University of Dhaka, Dhaka, Bangladesh, 15 January 202,pp1-19.

(17) Nugraheni, p. (2018). Sharia supervisory board and social performance of Indonesian Islamic banks, Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia, Vol. 22 No. 2. pp 137-147.

(18) Nomran, N. & Haron, R. & Hassan, R. (2018). Shari'ah supervisory board characteristics effects on Islamic banks' performance: Evidence from Malaysia", International Journal of Bank Marketing, Vol. 36 Issue: 2, pp.290-304.

(19)سعيد، مطيع على ، أثر محددات الاستثمار في المصارف الإسلامية اليمنية على التمويل المصرفي، الإسلامي دراسة تطبيقية للفترة (2000-2017), رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القران الكريم . السودان ،2019

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية كوسيلة لمواجهة المخاطر

النظام الاقتصادي الإسلامي نظام أصيل قائم بذاته، وليس تعديلا لأي نظام آخر، فهو ينطلق من شريعة سماوية تؤلف دستورا للحياة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وقد أعاد الاقتصاد المعاصر بل الفكر المعاصر اكتشاف سمات النظام الاقتصادي الإسلامي، ومزاياه وإيجابياته، وقدرته على الحركة، والتصدي للأزمات والمشكلات الاقتصادية بكفاءة عالية. فالنظام الاقتصادي في الإسلام يحاكي متطلبات العصر ويستجيب لها بمرونة.[20]

إن الصفة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها ، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك[21] .

أولاً– مفهوم المخاطر في المصارف الاسلامية:

تساعد المصارف الاسلامية في عمليات متنوعة تساعد فى تدعيم تنمية المجتمع، ومن ابرز هذه العمليات استثمار الاموال المودعة لديها والاستثمار يشير الي استخدام الأموال الفائضة بغرض الحصول علي أرباح عبر فترة من الزمن، والاستثمار بلا شك من الأعمال المشروعة التي يقرها الدين الاسلامي الحنيف بل يرغب فيها الا أن ذلك مقيداً بأن تكون أسس الاستثمار مشروعة[22].

وقد سيطرت الاعمال المصرفية الاسلامية علي نسبة كبيرة من التعاملات المالية في العديد من الدول الاسلامية، وعلي مستوي المنطقة العربية مثلاً نجد أن هناك العديد من المصارف التقليدية التي تم انشاؤها في المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين هي مصارف اسلامية [23].

(20) حمود محسن حمود العجمي، التأصيل الفقهي للتمويل المعاصر في المؤسسات والبنوك الاسلامية في الكويت، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا، 2021), ص1.

(21)سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986، ص 24.

(22) Muda, I., (2017). The Effect of Supervisory Board Cross-Membership and Supervisory Board Members' Expertise to the Disclosure of Supervisory Board's Report: Empirical Evidence From Indonesia, European Research Studies Journal, V. XX, 3A. PP702-716.

(23)مصطفي الرزقا، عقد الاستصناع ومدي أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعد الإسلامي للبحوث التدريب، (البنك الإسلامي للتنمية.2000)، ص144.

وتشـهد السـاحة المصـرفية المحلية والاقليمية تطوراً هائلاً في تقدم العمليات المصـرفية الاسـلامية سواء علي شكل انشاء مصارف اسلامية جديدة، أو تحول مصارف تقليدية الي مصارف اسلامية، أو على شـكل فتح فروع اسـلامية لمصـارف تقليدية هذا بالإضـافة الي بنوك اسـلامية قائمة بالفعل، وعلى الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية بتقديم العمليات المصرفية الاسلامية[24].

ورغم هذا التطور في العمل المصـرفي الاسـلامي فما زال أمام المصـارف الاسـلامية الكثير من التحديات والجهد لتطوير أنظمة العمل واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وتطوير وابتكار أدوات مالية محلية ودولية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء ومواجهة المنافسة المصرفية بالأسواق المحلية والدولية وخاصة بعد تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية وتطبيق مقررات لجنة بازل II في عام 2007، ومنذ انشاء لجنة بازل قامت بإصدارات عديدة أهمها معيار كفاية رأس المال[25].

أ– مخاطر التشغيل:

تعتبر السـيولة النقدية من أهم التحديات التي تواجه المصـارف الإسـلامية في الوقت الحالي بسـبب عدم قدرة هذه المصـارف على اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجتها إلى السـيولة بسـبب سـعر الفائدة الذي يفرضـه البنك المركزي مما تولد عنه عدم رغبة هذه المصـارف في اسـتثمارات طويلة الأجل والتركيز على اسـتثمارات قصـيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة ثم العائد أي الربح شـبه مضـمون [26], والاستفادة من سرعة استعادة الأموال التي تدخل في مثل هذه الاستثمارات مثل المرابحة والإجارة ,إلا ان هذا لا يمنع وجود عدة مخاطر وتحديات للسيولة النقدية قد يواجهها المصرف[27] والتي سنتطرق اليها في دراستنا هذه اضافة الى التحديات التي فرضتها بازل 3 والمعايير التي اشترطتها لكفاية رأس المال وحددت نماذج وأدوات لإدارة المخاطر مثل نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية والاحتفاظ كذلك بنسـبة من الأصـول السـائلة عالية الجودة لمواجهة أي طارئ مالي غير متوقع , وليس دائما قد تكون المشـكلة في فائض السيولة وعدم القدرة على توظيفها بل ان نقص السيولة فقد يكون لها كذلك أثر في إعاقة عمل المصرف عندما يحتفظ بأصـول ليس من السـهولة تحويلها إلى سـيولة وقت الطلب مع العلم أن المصـرف لا يمكنه اللجوء إلى البنك المركزي كمسعف (مقرض) أخير[28].

(24) قطب مصطفي سانو، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط 1، 2001.

(25) محمد عثمان شبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1996.

(26)اسماء محمد ابراهيم عبدالرازق، تحقيق الشفافية في التقرير المالي بالقطاع المصرفي، دراسة تطبيقية مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2021 ، ص3.

(27)أحمد احمين، معايير حوكمة الرقابة الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لهيئة المحاسبة, (والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد المنامة البحرين. 2015) ص66.

(28)محمد الدلقموني, اثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الاردنية على مؤشراتها المالية – رسالة ماجستير , (جامعة آل البيت – 2005)، ص76.

اضـافة الى مخاطر السـيولة موضـوع دراسـتنا هذه فان المصـارف الاسـلامية تتعرض لمجوعة من المخاطر نتعرض لها هنا بإيجاز والمتمثلة في بعض منها كالتالي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تعني عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاة البنك سـواء كانت اقسـاطا او ايجارات التي تنفذ بموجب عقود المرابحة او الايجارة المنتهية بالتمليك, او على اسـاس عمليات تمويل رأس المال العامل كالمضاربة وعقد السلم وعقد الاستصناع

ب- مخاطر الاستثمار المشترك:

يمكن القول ان مخاطر الاستثمار المشترك عبارة عن مخاطر الخسارة المالية التي يتعرض لها المصرف بسبب دخوله في المشاركة في تمويل اية مشروعات انتاجية او خدمية ففي هذه الحالة هو شريك في المخاطر التي قد يتعرض هذا المشروع. مخاطر معدل الأرباح أو مخاطر معدل العائد بشكل عام جميع المصارف معرضة لمخاطر تتعلق بمعدل العائد عندما تتعرض لضغوطات السوق لدفع عائد على حسابات الاستثمار يكون أعلى من المعدل الذي تم تحقيقه بالفعل على الأصول التي تم تمويلها مما يؤدي إلى تنازل المصرف عن كل أو جزء من حصته من الربح.

ج- مخاطر العملة او مخاطر السوق

إن المصـرف معرض لمخاطر تقلب أسـعار صـرف العملة من حيث أن قيمة الموجودات النقدية بالعملة الاجنبية أو قيمة صـافي الاسـتثمار المقيمة بالعملة الأجنبية قد تهبط بسـبب تغيرات في أسـعار صـرف العملة, وهذا ينعكس سلبا على إيرادات المصرف وعلى حقوق المساهمين.

مخاطر التشغيل[29][30]

إن مخاطر التشـغيل هي عبارة عن الأخطاء البشـرية، المهنية أو التقنية سـواء كانت متعمدة أو غير متعمدة كما وتعتبر مخاطر الخسـارة المالية أو الأضـرار التي تنشـأ عن عدم كفاية أو فشـل طرق العمل الداخلية المرتبط بأداء الموظفين والعاملين بالمصرف او لعدم توفير التدريب الكافي لهم وتطوير ادائهم وتوفر كذلك بيئة رقابية فاعلة.

(29)جلال إبراهيم العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2003.،ص65.

(30)منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص122.

ثانياً– الرقابة الشرعية كوسيلة لمواجهة المخاطر المصرفية:

تقوم الرقابة الشرعية على آلية معينة أساسها السير وفقا لضوابط شرعية، وهنا يستدعي الأمر وضع إجراءات عملية تترجم آلية هذه الرقابة من بينها ما يلي:

1-تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية

ويعني هذا التخطيط رسم خطة الرقابة بصورة تنظر إلى عمق العمليات التي يمارسها المصرف الإسلامي، وهذا العمق يتجلى في فهم طبيعة العملية المصرفية المراد تنفيذها من حيث الحجم والنوع والآثار المترتبة عليها والأطراف المتعاملة، وهل هي عملية خارجية أو عملية داخلية.

أن الفهم الموضوعي للعملية المصرفية يضعها في مدار التساؤل من حيث حلية التعامل من عدمه وفقا للضوابط الشرعية وفي ضوء الآراء الفقهية المختلفة التي تطرقت لعمليات سابقة أن وجدت وبخلاف ذلك البحث والتقصي لاستنباط رأي سواء بالقبول لعدم وجود ما يشير إلى حرمة التعامل أو رفضها لأنها تخالف نصا صريحا أو مؤولا فيه وجه مخالفة لأحكام الشريعة الغراء من خلال استشارة ذوي الاختصاص مصداقا لقوله تعالى: وشاورهم في الأمر[31]

ومن ناحية أخرى يعتبر فهم العمليات المصرفية وإدراك أبعادها والنتائج المترتبة عليها من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أمر تترتب عليه أبعاد عدة من حيث تمرير العمليات المصرفية بالسرعة المطلوبة، خاصة إذا ما علمنا أن العمل المصرفي يحتاج إلى سرعة الانجاز، كما أن لفهم تلك العمليات اثر مباشر على توقيت إجراءات الرقابة الشرعية وتكوين فكرة واضحة يبنى عليها وضع خطة رقابية تتأسس على معلومات تغطي جميع نشاطات المصرف الإسلامي وتطلعاته إلى نشاطات مستقبلية فاعلة.

2–تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية وإعداد أوراق العمل ومراجعتها: [32]

أن تنفيذ إجراءات الرقابة يحتاج إلى خطوات مدروسة مبنية على الدقة والوضوح وعدم اللبس، ويمكننا في هذا المجال تلخيص أهم هذه الإجراءات:

(31)سورة آل عمران: الآية159

(32)عبد الرحمن يسري , الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق . البنك الإسلامي للتنمية . المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب . من سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزه البنك رقم 15 . 2000، ص45.

أ-قياس مدى معرفة العاملين في المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة ولو في خطوطها العريضة وخاصة أولئك الذين على تماس مع الجمهور المتعامل، حيث أن هذه المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات وسرعتها خاصة إذا مرت على الموظف المختص عمليات مشابهة اخذ بها الرأي الشرعي، وبخلاف ذلك قد يحول التردد بالتنفيذ لعدم المعرفة إلى عرقلة العملية أو التباطؤ في الانجاز الذي ليتماشى وطبيعة العمل المصرفي في ظل ظروف المنافسة وتكنولوجيا المعلومات.

ب-التأكد من أن جميع العمليات المصرفية المنفذة أو المطلوب تنفيذها موافقة لآراء هيئة الرقابة الشرعية وأنها تدور في دائرة الحلال.

ج-أن التعليمات والتقارير الصادرة من إدارة المصرف الإسلامي كانت متفقة وأحكام الشريعة الإسلامية في إطارها العام وأنها لم تقحم المصرف في دوامة عمليات مشكوك فيها.

د-هناك تنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي عن الكيفية التي تمرر بها العمليات المصرفية والتأكد من صحتها.

3- توثيق النتائج وإعداد التقارير:

يجب توثيق تنفيذ الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في أوراق عمل كاملة بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة، حيث يعتبر ذلك بمثابة دليل عمل للتقرير عما آلت إليه الممارسات العملية وتشخيص المعوقات وطرق ملافاتها أن تكررت، وعادة أن مثل هذه الأمور تتضمنها تقارير هيئة الرقابة الشرعية التي ترفع إلى أعلى جهة إدارية في المصرف وهي مجلس الإدارة إضافة إلى التقارير التي ترفع إلى الجهات التنفيذية في المصرف الإسلامي.

بالإضافة إلى ما تقدم فأن من مهمة الرقابة الشرعية في هذا المجال إدراك درجة وعي المتعاملين مع المصرف الإسلامي وأنهم على اطلاع بما ينفذه المصرف من عمليات تمس مصالحهم وذلك منعا للغرر والغبن الذي لا تقره الشريعة السمحاءز

أن قيام الرقابة الشرعية بهذا الدور الوقائي له أهميته في تمشية العمل المصرفي الإسلامي وأن تكون الأطراف المتعاملة على بينة من أمرها وفقا للقاعدة الفقهية" لا ضرر ولا ضرار" كما أن الأمر في هذا الصدد يشكل حماية ذاتية لمصادر التمويل في المصرف الإسلامي.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة عرض وتحليل لدور هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق المصداقية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا إبراز دور مبادئ الحوكمة في تطوير أداءها، فقمنا بعرض أهمية القواعد الدولية للحوكمة بالنسبة لأعمال هيئات الرقابة الشرعية، ثم تناولنا متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية، وتبين لنا أهمية الحوكمة في تسهيل عمل الهيئات الشرعية والحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جانب أداء المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الثقة فيها وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة .

REFERENCES

Abdul Hamīd Mahmūd al-Ba'li .*Al-Istithmār wa al-Riqābah al-Syar'iyyah fi al-Bunūk wa al-Muassasāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah* .Dār al-Tawfīq al-Namūzijiyyah li al-Tibā'ah. T. 1, S. 218. 1991.

Abdul Rahman Yusri .*Al-Iqtisād al-Islāmīy baina Manhājiyyah al-Bahth wa Imkāniyyah al-Tatbīq. Al-Bank al-Islāmīy li al-Tanmiyah* .Al-Ma'had al-Islāmīy li al-Buhūth wa al-Tadrīb. Min Silsilah Muhādharāt al'-Ulama 'al-Fā'izīn bi Jā'izah al-Bank, raqm 15. 2000.

Ahmad Ahmīn .*Ma 'āyīr Hawkamah Al-Riqābah Al-Syar'iyyah* .Bahthun Muqaddam li al-Mu'tamar al-Rābi' 'Asyar li Hay'ah al-Muhāsabah wa al-Murāja'ah li al-Muassasāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah al-Mun'aqid al-Manāmah Bahrain. 2015.

Ali Muhyiddin Ali al-Qaradaghi .*Āliyah al-Iltizām bi al-Ma 'āyīr al-Syar'iyyah wa Dharūratuhu. Bahth Muqaddam ila Hay'ah al-Muhāsabah wa al-Murāja'ah li al-Muassasāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah* .Al-Mu'tamar al-Sanawi li al-Hay'āt al-Syar'iyyah li al-Muassasāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah fi 27-28 May 2008.

Al-Islāmiyyah fi Al-Kuwait .Risālah Duktūrah. Kuliyyah Dār al-'Ulūm, Jāmi'ah al-Minia. 2021.

Asma 'Muhammad Ibrāhīm Abdul Razzaq .*Tahqīq Al-Syafāfiyyah fi Al-Taqrīr al-Māli bi al-Qitā'i al-Masrifī* .Dirāsah Tatbīqiyyah Muqāranah baina al-Bunūk al-Taqlīdiyyah wa al-Islāmiyyah. Risālah Duktūrah, Kuliyyah al-Tijārah, Jāmi'ah Iskandariah. 2021.

Dina Ramadhān Sa'ad Abdul Halīm Qamar .*Istikhdām Nuzum al-Khibrah fi al-Had min al-Makhātir al-Masrifiyyah li al-Bunūk at-Tijāriyyah fi Dhau'i Ma 'āyīr al-Muhāsabah wa Muqarrarāt Lujnah Bāzil: Dirāsah Maydāniyyah* .Jāmi'ah Benha, Kuliyyah al-Tijārah. 2021.

Hai'ah al-Muhāsabah wa al-Murāja'ah li al-Muassasāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah. Mi'yār al-Dhobt raqm 2. Al-Manāmah, Bahrain. 2004.

Hamzah Abdul Karīm. Al-Riqābah Al-Syar'iyyah fi Al-Masārif Al-Islāmiyyah. Urdūn: Dār al-Nafā'is li al-Nashr wa al-Tawzi'. 2006.

Hasan Sāfi .*Al-Riqābah Al-Syar'iyyah fi Al-Masārif Al-Islāmiyyah* .Urdūn: Dār al-Nafā'is li al-Nashr wa al-Tawzi'. 2006.

Jalāl Ibrahim al'-Abd .*Tahlīl wa Taqyīm al-Awrāq al-Māliyyah* .Al-Dār al-Jāmi'iyyah. Iskandariah. al-Tob'ah al-Ūlā. 2003.

Kausar Alam, ets. Shariah Supervisory Boards of Islamic Banks in Bangladesh. 2020.
Kausar Alam. Independence and Effectiveness of Shariah Supervisory Board of Islamic Banks: Evidence From an Emerging Economy. Faculty of Business Studies, University of Dhaka, Dhaka, Bangladesh. P. 1-19. 15 January 2021.
Mahmūd Ali al-Sartāwi .*Hawkamah Hai'āt al-Riqābah al-Syar'iyyah fi al-Muassasāt al-Dawliyyah* .Nadwah Al-Hay'āt al-Syar'iyyah baina al-Markaziyyah wa al-Tiba'iyyah, Urdūn. 21-22 Mac 2015.

Muda, I.,. The Effect of Supervisory Board Cross-Membership and Supervisory Board Members' Expertise to the Disclosure of Supervisory Board's Report: Empirical Evidence From Indonesia. European Research Studies Journal, V. XX, 3A. 2017.

Muhammad Abdul Ghaffār al-Sharīf. Al-Riqābah Al-Syar'iyyah fi Al-Masārif wa al-Syarikāt al-Māliyyah Al-Islāmiyyah. Ghayr Mansyūrah. 2002.

Muhammad Amīn Ali al-Qattān .*Al-Riqābah Al-Syar'iyyah al-Fa'ālah fi Al-Masārif Al-Islāmiyyah* .Baht Muqaddam ila al-Mu'tamar al'-Ālami al-Thālith li al-Iqtisād al-Islāmīy, Jāmi'ah Ummul Qurā. 2004.

Muhammad Uthman Shabīr .*Al-Mu'āmalāt Al-Māliyyah al-Mu'āsirah fi al-Fiqh al-Islāmiy* .Amman: Dār al-Nafā'is li al-Nashr wa al-Tawzi'. T. 1. 1996.

Munir Ibrahim Hindi .*Asāsiyyāt Al-Istithmār fi al-Awrāq al-Māliyyah* .Iskandariah : Mansya'ah al-Ma'ārif. 1999.

Mustafa al-Rizqa' .*Aqdu al-Istisnā 'wa Mada Ahammiyatuhh fi Al-Istithmārāt al-Islāmīyyah al-Mu'āsirah* ,Al-Ma'd al-Islāmīy li al-Buhūth al-Tadrīb, al-Bank al-Islāmīy li al-Tanmiyah. 2000.

Nomran, N & .Haron, R & .Hassan, R.. Shari'ah Supervisory Board Characteristics Effects On Islamic Banks 'Performance: Evidence from Malaysia ."International Journal of Bank Marketing, Vol. 36 Issue: 2. 2018.

Nugraheni, P.. Sharia Supervisory Board and Social Performance of Indonesian Islamic Banks. Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia, Vol. 22 No. 2. pp 137-147. 2018.

Obid, S & .Naysary, B.. Toward A Comprehensive Theoretical Framework for Shariah Governance In Islamic Financial Institutions. Journal of Financial Services Marketing. Vol. 19, pp 304 – 318. 2014.

Qutb Mustafa Sanu .*Al-Mudakharat Ahkāmuhā wa Turuq Takwīnuhā wa Istithmāruhā fi al-Fiqh al-Islāmiy*‘ .Amman: Dār al-Nafā'is. T. 1. 2001.

Ramly, Z & ,.Nordin, N.. Sharia Supervision Board, Board Independence, Risk Committee and Risk-taking of Islamic Banks in Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 8 (4), 290-300. 2018.

Sa’ad Abdullah Ahmad Qāsim al-Aqra .’*Athar Khasā’is Hay’ah al-Riqābah al-Syar'iyyah‘ ala al-Adā'i al-Māli li al-Bunūk Al-Islāmi al-Yamaniyyah* .Majallah al-'Ulūm al-Iqtisādiyyah wa al-Idāriyyah wa al-Qānuniyyah, 4(1), January 2020.

Sa’id, Mutī ’Ali .*Athar Muhaddadāt Al-Istithmār fi Al-Masārif Al-Islāmiyyah al-Yamaniyyah‘ ala al-Tamwīl al-Masrifī Al-Islāmi Dirāsah Tatbīqiyyah li al-Fatrah 2000-2017* .Risālah Duktūrah Ghayr Mansyūrah, Jāmi'ah Al-Qur’ān Al-Karīm, Sudan. 2019.

Sami‘ Afīfi Hātim .*Al-Ta'mīn Al-Duwali* .Al-Dār al-Misriyyah al-Libanāniyyah, al-Tob'ah al-Ūlā. 1986.

Sint‘ Iwadh Sin‘ Ali al-Matīri .*Al-Hulūl Al-Iqtisādiyyah Al-Syar'iyyah li Musykilāt Al-Suyūlah fi Al-Masārif Al-Islāmiyyah* .Dirāsah Fiqhiyyah Muqāranah. Risālah Duktūrah, Kuliyyah Dār al-'Ulūm, Jāmi'ah Al-Minia. 2021.